اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٥٠	١٤٦٠
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨

الدينار العراقي في البورصة العالمية

	سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار	سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة
الاردن	١٤٧٠	٢٠٥٩
الكويت	١٤٧٤	٤٩٩٥
ابو ظبي	١٤٦٨	٣٩٥

في الهم الاقتصادي

البنك المركزي ومجابهة الحالة التضخمية

(٢-٢)

حسام الساموك

في خضم هذه المواجهة التي يخوضها البنك المركزي ، نضطر الى التنبيه من سياسات لابد من انها ستتعارض مع اجراءاته القائمة والمستقبلية في آن واحد ،

حين نواكب انهماك البنك المركزي العراقي بمواجهة الحالة التضخمية ومؤثراتها الخطرة على انسيابية الدورة الاقتصادية، خاصة عبر اجراءاته (الحازمة) الاخيرة بتعزيز سعر صرف الدينار العراقي ونجاحه الواضح في اعتماد سعر تشجيعي جديد للدينار امام الدولار كما المحنا الى ذلك في القسم الاول من (عمودنا اليومي)، يهمنا ان ننبه الى ما اقر به البنك المركزي نفسه في تصريحه الذي دق به جرس الانذار قبل ايام قلائل بعد بيانيه على التوالي في ٢٣/تموز و١٧/ آب الماضيين.

لقد اشار التصريح بالحرف الواحد الى ان اختناقات العرض التي رسخت الآثار التضخمية (تقتضي معالجتها عبر الوسائل الاخرى للسياسة الاقتصادية التي هي خارج نطاق تأثير البنك المركزي وسياسته المعتمدة).

هذه الفقرة بالذات سبق ان تعرضنا لها في اكثر من (عمود) سابق حين تناولنا الحالة التضخمية وتلقينا اكثر من عتاب على صراحتنا في (تحميل) اطراف عدة من وزارات ومؤسسات حكومية في اتخاذ اجراءات عشوائية سرعان ما الحقت الضرر بحياتنا الاقتصادية، اضطر البنك المركزي الى الإشارة اليها في تصريحه الاخير حين حدد مثلاً ان (اختناقات العرض في القطاع الحقيقي تتركز اساساً في قطاع تجهيز الوقود وانعكاساته السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الانتاجية الاخرى).

ولا نتردد في الاشارة هنا الى مشروعات كان ينبغي ان تنضج آلياتها، لتلحق ضرراً فادحاً بعموم الحالة الاقتصادية في البلاد، فكانت الحالة التضخمية التي وصلت الى معدل خطر بلغ ٧٦,٦٪ احدى نتائجها التي حذرنا منها قبل عام من الان حينما ناقشنا الاجراءات المتسرعة في رفع اسعار المشتقات النفطية بل حذرنا من تداعيات قد توصل سعر رغيف الخبز الى الف دينار، وما زال هذا الاحتمال قائماً!

في خضم هذه المواجهة التي يخوضها البنك المركزي، نضطر الى التنبيه من سياسات لابد من انها ستتعارض مع اجراءاته القائمة والمستقبلية في آن واحد، من ذلك ما يتطلع اليه الموظفون والمتقاعدون من خطوة وعدت بها الحكومة ويبدو من خلال التداولات القائمة- انها بلغت مرحلة النضوج تتمثل بزيادة رواتب هاتين الشريحتين، لكننا في الوقت الذي نتطلع الى تحقق ذلك الاجراء كوننا مستفيدين مباشرين منه، نحذر من ان الزيادة المنتظرة ستصادر مباشرة من تفاقم آخر على الابواب في الحالة التضخمية اذا لم تدرس آليات الزيادة وفق اجراءات اقتصادية حازمة تجنبها الانضواء في النهم الطفيلي للتضخم الذي يسري في الاقبية الخفية كتسلل الارضة، لتأكل الاخضر واليابس.

وفقاً لهذه المعطيات تواجه السلطة النقدية المعبر عنها بالبنك المركزي، وكل المؤسسات الاقتصادية ان تجند امكاناتها بدعم الفعاليات الاكاديمية والمهنية معاً لوضع الخطط والسياسات الكفيلة بمواجهة كل مؤثرات الحالة التضخمية ومبررات تفاقمها وسطوتها على التداولات الاقتصادية.

منتدى اقتصادي ديمقراطي أساس ارتكازي للإصلاح الاقتصادي في العراق

مكي محمد ردام

بالقدر الذي يحاول المجلس الوطني العراقي، بتركيبته الحالية، السعي للوصول الى ثوابت عراقية في شؤون الحياة العامة المختلفة، عبر وجهات نظر متعددة ومختلفة، ومتعارضة، ومتقاطعة، نابعة من ارادات ودوافع متعددة ومختلفة ومتعارضة ومتقاطعة لكتل واحزاب وتيارات وشخصيات وفئات متعددة ومختلفة ومتعارضة ومن بين هذه الإشكالات هو الشأن الاقتصادي، ويقوم بالتمهيد لهذه الشؤون قبل ان يتم تبنيها من قبل رجالات الحكومة والدولة كوجهات نظر او قرارات، جهات ومؤسسات وصحف ومجلات ومنابر قبل وصولها الى البرلمان.

وقبل التغيير كانت النظرة الواحدة والمفهوم الواحد والرأي الواحد، والقرار الواحد، هي الحاسم في رسم ووضع السياسة الاقتصادية العراقية، وصاحب هذا القرار هو وحده المسؤول امام نفسه عن النجاح او الاخفاق، فجهة او فئة واحدة هي المستفيدة او المتضررة من نتيجة العملية الاقتصادية.

ان الاقتصاديين العاملين في مؤسسات الحكومة والدولة العراقية الجديدة ومرافقها المختلفة، بجميع قطاعاتها الانتاجية -صناعية- زراعية - وخدمية - او فكرية كانت وفي مؤسسات المجتمع المدني من قوى واحزاب سياسية ودينية وعلمانية ووطنية عبر نشاطهم اليومي في تحرير الصحف والمجلات ووسائل الاعلام المختلفة من فضائيات وغيرها، يواجهون بين فترة واخرى، احاديث بصوت واطئ، تتحدث او ترغب في ان تتحدث "باسم الاقتصاديين العراقيين"، كجمعية الاقتصاديين العراقيين او اتحاد الاقتصاديين او الاسرة الاقتصادية او تسميات اخرى، ربما بناء على رغبة من يقوم او بناءً على اسباب اخرى.

وكما تعلم فان العمل والفكر السياسي، تجسيد وتعبير مركز للاقتصاد والسياسة الاقتصادية ابتداءً من مناهج التعليم الى حقوق المرأة والتقاعد والضمان مروراً بقوانين الاستثمار والنفط والقطاع الخاص والعام.... فاننا نرى انه حان الوقت لما يقارب الاربع سنوات من التغيير ان يتجمع الاقتصاديون العراقيون في الداخل و الخارج في"هيئة او منظمة اقتصادية، علمية، عراقية"تضم هؤلاء الذين ذكرناهم جميعاً. وتقوم بتنظيم العلاقة بين هذه المنظمة والبرلمان (لجنة اقتصادية) تكون بمثابة مطبخ مهني، علمي لقرارات الشأن الاقتصادي، تماشياً وتنفيذاً لما اعلنه الدكتور نوري المالكي رئيس الوزراء، في اهمية ان يأخذ الاقتصاديون العراقيون دورهم في رسم السياسة الاقتصادية للبلد، على ان تختلف هذه الهيئة عن جمعية الاقتصاديين العراقيين التي عملت قرابة نصف القرن الماضي والمكاتب الاقتصادية للوزارات العراقية. في النظام السابق، حيث تحولت الى مكاتب تحقيق شبه امنية، عانى فيها الاقتصاديون المستقلون واسناد الوظائف المهمة التي ما زال الكثير يتمسك بها، بينما بقي زملاؤهم المرابطون الى جانب المبادئ والإباء والشرف يعانون التهميش والتمييز وشظف العيش حتى يومنا هذا وليس بمقدور قانون او تشريع من دولة او حكومة او برلمان ان ينصفهم، او يضعهم في مكانهم المناسب.

ان الانتظار في تأسيس هذا المنبر او تأجيل محاولات تأسيسه او اعطاء مبررات واهية، لذلك موقف سلبي، انتهازي، مراوغ غير مؤمن بمبدأ التغيير وتشكيل المؤسسات الديمقراطية، سياسية او اجتماعية أو علمية أو مهنية، وهو من الذين يضعون مخططات وهمية في الظلام ينتظرون فرص تحقيقها.

ان الاسراف في اغراق التشكيلات الاقتصادية العراقية، الفكرية بالمفاهيم النظرية الجديدة دون استيعاب الخصائص العراقية التكوينية السياسية- الاجتماعية، والسمات العراقية التأريخية البارزة ووضعها باسلوب قسري، ومن دون انسيابية، تعطي اشارة للوسط الثقافي العراقي بجميع تنوعاته، بان هذه المفاهيم الجديدة. طارئة، جاهزة ومصنعة من قبل مؤسسات خارجية، ليست وطنية، تسعى بقوة، دون اثبات لصحة وجهة منطلقاتها، بل حتى من دون مناقشة مبادئها العامة والخاصة.

اما اولئك الموزعون في مواقع معينة وقريبة من سلطة البيئة الاقتصادية، بحقولها المالية والتجارية والمهنية من الذين يتغافلون متعمدين و(مغلسين) عن ركن اساسي من اركان اقامة شرعية النظام الديمقراطي، خاصة الديمقراطية العراقية الجديدة، المتأرجحة بين رغبة اقلية او خارجية وقدرتها على تمرير رغبتها ونواياها، تبوأت بعضها مناصب ومواقع بورقة يانصيب لم تكن تعتقد هي نفسها انها ستربح يوماً، او جاءت بها موجات المد السريع، قبل انحسارها، هؤلاء جميعاً لايهمهم كثيراً واقع الاقتصاد العراقي مشوه التركيب، ولا وجهة او اتجاه سيره، فهم مستمعون جيدون، لمحاضرات معدة سلفاً من خبراء اجانب لاينبغي ابداً مناقشتهم او محاورتهم، وتحريك ساكن مواقعهم، لايهتمون بجهل مواكبة التطورات العالمية السريعة، وهكذا فالافضل لهم الثبات في اماكنهم صامتين وصامدين....!

اما المواقع الاقتصادية القليلة،وهي اقل من اصابع اليد الواحدة، على شكل مراكز للدراسة والبحث والنشر، فتعلن جميعها ان لها وجهة نظر خاصة بها او ان الآراء والبحوث المقدمة، تخص وجهة نظر كاتبها فقط، وهذا وحده سبب كاف لتجنب الخوض في القضايا الاقتصادية الفكرية الساخنة والمصيرية لاقتصاد البلد بينما يجب ان يكون الاختلاف والنقاش والاعتراض والمعارضة، بعد ما يقارب اربع سنوات على نوع وشكل التنمية التي يجب مصادقتها واتباعها، والاختلاف على اولويات اقامة النظام الاقتصادي، الاجتماعي، الحر، الجديد، عبر التقاء. واتحاد اقتصادييه من مهتمين، وكتاب ومفكرين، تسبقه دعوات، ولقاءات ومضاربات ايضاً، قد تمتص جانباً من الصراع الدامي، الكاذب، الوهمي، غير الحقيقي، ويعطي اجازة اجبارية للطائفية والاثنية، ليحل محلها صراع آيديولوجي بالحجة النظرية والتطبيقية وتجارب الشعوب... فما يقول المهتمون من ذوي الشأن ؟.

السوق العراقية عانت كثيراً من التقلبات الاقتصادية بمختلف حالاتها

أسعار النفط ترتفع بعد وقف شحنات من ألاسكا

ارتفعت أسعار النفط خلال التعاملات بالعقود الآجلة في السوق الآسيوية لأكثر من ٥٩ دولارا للبرميل اليوم بعد وقف شحنات في مرفأ رئيسي للصادرات في ألاسكا بسبب الأحوال الجوية مع توقعات بتراجع مخزونات الوقود الأميركية قبل فصل الشتاء.

البورصة

وصعد سعر الخام الأميركي الخفيف في العقود الآجلة تسليم كانون الثاني المقبل ٢٥ سنتا إلى ٥٩,٠٥ دولارا للبرميل ليعوض بعض الخسائر التي لحقت به أمس وبلغت ١٧ سنتا وسط شكوك في التزام أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بخفض الإمدادات وتضخم المخزونات في الدول المستهلكة.

وحقق خام القياس الأوروبي برنت مكاسب بارتفاعه ٢٩ سنتا إلى ٥٩,٢٧ دولارا للبرميل.

ورغم اهتمام معظم المتعاملين في السوق بمؤشرات على وفرة الإمدادات في الأسواق العالمية فقد حصلت أسعار النفط على دعم من أنباء أشارت إلى أن شحن الخام في ميناء فالديز بألاسكا توقف أمس للمرة الثالثة منذ أواخر الأسبوع الماضي بسبب الأحوال الجوية.

البحرين ستصدر قانون تعويضات بطالة للبحرينيين والمقيمين

قال وزير العمل البحريني مجيد العلوي إن قانونا للتأمين ضد البطالة سيصدر قريبا في البحرين، موضحا أن تعويضات بطالة ستشمل بموجبه البحرينيين والأجانب المقيمين بشكل شرعي في البحرين.

البحرين

وأوضح أن مصادر تمويل نظام التأمين ضد التعطل هي الاشتراكات الشهرية من العاملين في القطاعين الخاص والعام وما تخصصه الحكومة في الميزانية من دعم واعتمادات مالية، بالإضافة إلى الإعانات والتبرعات وعوائد استثمار أموال التأمين ضد التعطل.

وأضاف أن تعويض التعطل سيصرف على أساس شهري بنسبة ٦٠٪ من أجر المؤمن عليه.

وأوضح أنه سيستفيد من هذا النظام عمال وموظفو القطاع الخاص المتعطلون عن العمل وعمال وموظفو الحكومة المتعطلون عن العمل والباحثون عن عمل لأول مرة، مضيفا أنه بالنسبة للأجانب فيشترط أن تكون إقامتهم شرعية بغرض العمل حسب القوانين.

مزاد بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد/المدى

تم افتتاح المزاد اليومي العاشر بعد الثمانمائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٦/١١/٢١ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٥
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٤٤٦
السعر الذي رسا عليه المزاد شراءً دينار/ دولار	----
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٥٠,١١٥,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	------
مجموع عروض الشراء - دولار	٥٠,١١٥,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	------

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (١٥,٣٤٥,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٤٦+١+١٠=١٤٥٧) دينار/ دولار.

٢- الكمية المباعة لاجراء حوالات الى خارج العراق (٣٤,٧٧٠,٠٠٠) دولار وبسعر (١٤٤٦-٢) + دينار واحد عمولة البنك و اعفاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

انخفاض العقارات وبدلات الإيجار في المناطق الساخنة

متابعة/ غازي المنشداوي

انخفضت اسعار العقارات في بعض مناطق بغداد بشكل كبير نتيجة الاوضاع الامنية اذ ان مستوى الاقبال على شراء العقارات قد انخفض في مناطق العامرية والغزالية والجهاد والعدل والجامعة والدورة والمحمودية والمدائن والاعظمية واليرموك بالاضافة الى انخفاض اسعار العقارات في بعض المحافظات القريبة من بغداد خصوصاً المحافظات الساخنة في حين شهدت مناطق اخرى من بغداد ارتفاعاً في اسعار عقاراتها او بدلات الايجار نتيجة استقطابها النازحين من المناطق الاخرى فضلاً عن نزوح بعض العوائل من المحافظات المجاورة لبغداد بعد ان كانت القوانين السابقة تمنعهم من ذلك.

(المدى) حاولت من خلال هذا الموضوع تسليط الضوء حول اسباب انخفاض العقارات في تلك المناطق وتأثيرها على اسعار العقارات في بقية المناطق.

اذ يقول جبار رحيم (صاحب مكتب المعموري) لبيع وشراء العقارات انه وبسبب التهديدات من قبل المسلحين باغلاق المحال فقد انحسرت عمليات بيع وشراء الاراضي بالاضافة الى توقف حركة البيع والبناء في هذه المناطق ولهذا انخفضت اسعار العقارات بعدما كانت مرتفعة في السابق اذ تراوح سعر بيت كامل وجاهز من حيث البناء بين ٦٠-١٨٠ مليون دينار اما الايجارات فقد انخفضت وتراوحت ما بين ١٠٠ الى ٢٠٠ الف دينار بعدما كانت اضعاف ذلك بكثير.

فيما ذكر نجم ابراهيم (صاحب مكتب الحسين) للعقار في الكاظمية ان تردي الاوضاع الامنية يسبب ركوداً في حركة البيع والشراء بشكل ملحوظ وحسب المناطق ونشاط حركة البناء في مناطق اخرى كما ان النازحين من جميع المحافظات قاموا بشراء البيوت والاراضي ولاجل ذلك ارتفعت الايجارات والعقارات وانخفضت في مناطق اخرى مثل الغزالية والعامرية والدورة وغيرها من المناطق اذ وصل سعر البيت الجاهز الى أرقام متدنية بعدما كان سعره يصل الى (٣٥٠) او (٤٠٠) مليون دينار.

بينما اوضح (جاسم محمد) صاحب مكتب البشائر للعقار ببغداد قائلاً: ان المضايقات التي يتعرض لها اصحاب مكاتب الدلالية في المناطق الساخنة تسببت في انخفاض اسعار العقارات وبدلات الايجار الى نصف ما كان عليه في السابق واليوم اصبح السعر اقل بعد توقف حركة البناء بينما ازدهرت في بعض المناطق الشعبية اسعار العقارات وبدلات الايجار وارتفعت الى اضعاف ما كانت عليه في بعض المناطق من بغداد كمدينة الصدر والمهندسين والكرادة وزيونة.

ويشير (ابو علي) صاحب مكتب (التساهل) في مدينة الصدر ببغداد الى ارتفاع اسعار المنازل وبدلات الايجار بسبب نزوح بعض العوائل الى المناطق الآمنة فقد وصل سعر العقار اضعاف ما كان عليه سابقاً فسعر مشتمل وصل الى (٢٥٠) مليون دينار بعدما كان سعره لا يتجاوز الـ (١٠٠) مليون دينار اما الايجار فقد وصل الى (٣٠٠) الف دينار بعدما كان لا يتجاوز الـ(١٥٠) الف دينار.

فيما يقول ابو مازن (صاحب مكتب دلالية في بغداد): مع تزايد موجة العنف والقتل والخطف والتهديدات لاصحاب العقارات في المناطق الساخنة انخفضت اسعار العقارات وانحسرت عمليات البيع والشراء في تلك المناطق كثيراً عما كانت عليه في السابق فانا اعرف احد الاشخاص قد عرض داره للايجار لمدة سنتين مقابل مبلغ (٥٥٠٠) دولار فقط على امل الحصول على سعر اقل في المناطق الآمنة واضاف ان الانخفاض شمل اسعار الاراضي والايجارات وفي بعض المناطق ارتفعت اسعار العقار نتيجة الاستقرار والامن مما دفع الكثير من العائلات العراقية الى النزوح الى هذه المناطق الامنة.

اما المواطن (نادر يوسف محمد) فيقول: انه عرض داره الواقعة في منطقة الخضراء ببغداد بمبلغ (٢٥٠) الف دينار كايجار شهري بسبب اضطراب الاوضاع في تلك المناطق وازدياد حالات العنف هناك مشيراً الى ان بدلات الايجار كانت مرتفعة جداً في تلك المناطق قبل ان تمتد اليها مرحلة العنف مؤكداً ان العقارات شهدت كساداً في عمليات البيع والشراء والايجار لعدم وجود زبائن لها في تلك المناطق اما في مناطق اخرى فنراها قد ازدهرت بشكل واسع وكبير حيث وصل سعر ايجار مشتمل سكني في منطقة زيونة الى (٤٠٠) الف دينار واكثر اما اسعار العقارات فقد شهدت ارتفاعاً باضعاف مضاعفة عن اسعارها السابقة في هذه المنطقة.

من جانبه اكد نجيب الدليمي صاحب مكتب (الاماني) للعقار من منطقة الفضل ان اسعار العقارات في هذه المنطقة الشعبية كانت مرتفعة في العام الماضي الا انه ومع ازدياد العمليات المسلحة في هذه المنطقة فقد انخفضت حيث وصل سعر منزل للايجار في هذه المنطقة الى (١٠٠) الف دينار بعدما كان يتعدى الـ(٢٥٠) الف دينار اما اسعار العقارات فقد انخفضت كثيراً عما كانت عليه في السابق.